البرلمان الروسي يؤيد طلب بوتين إرسال قوات إلى أوكرانيا

موسكو(CNN)

صوت البرلمان الروسي بمجلسيه، بالموافقة على إرسال قوات روسية إلى جمهورية أوكرانيا، بعد ساعات من إعلان الكرملين امس، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، طلب من مجلس الاتحاد، في البرلمان الروسي، إرسال قوات إلى إقليم القرم في أوكرانيا، لإعادة الاستقرار السياسي ،يأتي ذلك وسط تحذيرات غربية من التدخل الروسي في أوكرانيا، وعودة العنف إلى مدينة خاركيف بين أنصار روسيا ومؤيدي الاتحاد الأوروبي.

وأوضح الكرملين أنه نظرا للأوضاع غير الطبيعية في أوكرانيا «قال بوتين إن هناك تهديداً لحياة المواطنين الروس، والعسكريين الروس المتمركزين في إقليم القرم.

من جهتها قالت رئيسة مجلس الاتحاد الروسي، الغرفة العليا في البرلمان ،فالنتينا ماتفينكو، إن روسيا قد تحرك وحدة صغيرة من قوات الطوارئ إلى إقليم القرم في أوكرانيا بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الرسمية ريا نوفوستي السبت، ونوهت ماتفينكو إلى ضرورة تأكيد سلامة الأسطول الروسي في البحر الأسود، وسلامة مواطنيها المقيمين في إقليم القرم.

يأتي ذلك فيما دعا وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ، دعا روسيا إلى وقف التصعيد في القرم، وقال هيغ في تغريدة على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، السبت، إنه أجرى اتصالاً مع نظيره الروسي سيرغي لافروف وطلب منه احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها.

وكان مصدر في الكرملين قال لـ CNN، امس، إن روسيا لن تتجاهل طلب رئيس الحكومة في القرم، سيرغي أكسيونوف، للمساعدة في حفظ الأمن في شبه الجزيرة الواقعة في البحر الأسود. وكان اكسيونوف القائم بأعمال رئيس الحكومة في الإقليم ناشد الرئيس الروسي تقديم المساعدة لحفظ الأمن بعدما قال إن قوات الأمن غير قادرة على السيطرة بفعالية.

كما حذر الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الجمعة، موسكو من أن التدخل العسكري في أوكرانيا سيكون له ثمن، في تحذير تزامن مع تقارير عن انتشار جنود يعتقد أنهم روس في منطقة القرم، جنوبي البلاد، الذي نددت به كييف واعتبرته بأنه «غزو واحتلال عسكري.»

وقال أوباما في كلمة مقتضبة بالبيت الأبيض: «نحن قلقون للغاية إزاء معلومات حول تحركات قوات قامت بها روسيا الاتحادية في أوكرانيا

واندلعت اشتباكات في مدينة خاركيف الأوكرانية، امس، بين جماعات موالية لروسيا، وأخرى موالية للاتحاد الأوروبي، ما أسفر عن سقوط عدد من الجرحى من الطرفين، جراء التراشق بالحجارة بحسب ما أبلغت CNN صحفية محلية كانت شاهدة على الأحداث في المدينة .

وكان متظاهرون موالون لروسيا قد نظموا مظاهرة أمام مقر الحكومة الإقليمية في المدينة في حين كانت جماعة من الموالين للاتحاد الأوروبي داخل المبنى، بحسب ما أفادت الصحفية داريا يوروفسكايا، وأقام المتظاهرون في الخارج المتاريس حول المبنى، وحاولوا الدخول إليه.

> **أوباما: نحن قلقون من تدخل روسيا في أوكرانيا**

أسرته تؤكد: القضية تشويه للشرفاء

الأمن المصري يعتقل نجل مرسي بتهمة حيازة «مواد مخدرة»

القاهرة- الأناضول:

قالت مديرية أمن القليوبية، شمالي القاهرة، إن قوات الأمن ألقت القبض على عبدالله، النجل الأصغر للرئيس المعزول محمد مرسي، مع صديق له "بحوزتهما مواد مخدرة".

وبحسب بيان للمديرية السبت، حصل مراسل الأناضول على نسخة منه، عملية القبض جرت "أثناء قيام الدورية الأمنيه بتفقد الحالة الأمنيه بمدينة العبور (شرقي القاهرة وتتبع إداريا محافظة القليوبية) تلاحظ لها وقوف سيارة ملاكى على جانب الطريق فتقدم أحد أفراد الدورية لاستطلاع الأمر فوجد بها شخصين وبفحص هويتهما تبين أن الأول يدعى (عبد الله محمد مرسي)، نجل الرئيس المعزول، والثانى (محمد ع أ)، موظف، وبتفتيشهما عثر بحوزتهما على سيجارتين من مخدر الحشيش".

وأضاف البيان أنه جرى التحفظ عليهم تمهيدا لإحالتهما إلى النيابة العامة للتحقيق في الواقعة.

من جانبه قال أسامة، نجل مرسي، لوكالة الأناضول عبر الهاتف، إن الأسرة سبق أن تلقت "تحذيرات الأسبوع الماضي من رموز بالدولة (لم يسمهم) من تجهيز قضايا ملفقة لأبناء الرئيس.

وتابع "تلقينا اتصالات من رموز مطلعة بالدولة الأسبوع الماضي (تحفظ علي إعلانها أسماءها) تحذرنا من أن الأجهزة الأمنية تقوم باعداد قضايا لتليفيها لأبناء الرئيس لتشويه صورته وأبلغتنا أن نكون علي حذر".

وفي السياق ذاته وصف أسامة، على صفحته الرسمية على موقع (فيس بوك)، القبض على شقيقه بأنها "عملية اختطاف لا تعدو كونها وسيلة لتشويه الشرفاء الأنقياء"، مضيفا "تلفيق تهمة حيازة مخدرات مضحك".. ومنعت السلطات المصرية سفر نجلي مرسي أسامة وأحمد الي خارج البلاد مؤخرا من دون إبداء أسباب، بحسب تصريحات سابقة لأسامة مرسي.

السيسي يحتفظ بوزارة الدفاع .. والحكومة الجديدة تؤدي اليمين

القاهرة- (أ ف ب- يو بي اي):

احتفظ المشير عبد الفتاح السيسي، المتوقع ان يترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة، بمنصبه وزيرا للدفاع في الحكومة المصرية الجديدة التي أدت اليمين الدستورية امس أمام الرئيس المؤقت عدلي منصور.

وتضم الحكومة الجديدة 30 وزيرا بعد دمج عدد من الحقائب الوزارية حيث كانت حكومة حازم البلاوي تضم ٣٣ حقيبة وزارية إذ تم دمج وزارتي الشباب والرياضة وكذلك وزارتي التخطيط والتعاون الدولي وضمت حقيبة التجارة والاستثمار إلى وزارة الصناعة.

وبهذا التشكيل، تأكد استمرار ١٩ وزيرا من حكومة الدكتور حازم البلاوى في الحكومة الجديدة ؛وخروج 13 وزيرا من الحكومة السابقة؛ مع إستمرار شاغلي حقائب الوزارات السيادية وهي الدفاع والداخلية والخارجية في مناصبهم دون تغيير.

وكان محلب تعهد عقب إعلان التكليف، بدعم أجهزة الأمن ومكافحة «الإرهاب وخلف محلب رئيس الحكومة المستقيلة حازم البلاوي، الذي لم يوضح أسباب استقالة حكومته.. وجاءت استقالة حكومة البلاوي المفاجئة وسط سلسلة من الإضرابات في القطاع العام ونقص حاد في الغاز المستخدم في الطهي.

وتولى البلاوي منصبه في يوليو/ تموز بعدما عزلت قيادة الجيش الرئيس محمد مرسي عقب احتجاجات حاشدة على حكمه.

لماذا نحافظ على «بنية الدولة» السورية بعد إسقاط نظامها؟

فيكتوريوس بيان شمس

كثُر في الآونة الأخيرة استخدام عبارة «الحفاظ على بنية الدولة» في سوريا، إن في مؤتمر «جنيف2»، أو في أروقة «الأمم المتّحدة»، وغيرها من المحافل الدولية. وهو اصطلاح ملفت بحاجة لتدقيق النظر فيه، في محاولة فهم الخوف من هدم هذه البنية، والعمل على إبقائها. فمن ماذا تتشكّل «بنية الدولة السورية»؟.

من نافل القول أن بنية الدولة السورية، بنية أمنية بامتياز كغيرها من البنى النظامية العربية التي حكمت لعقود خلت بقوانين طوارئ، تؤبّد حكمها، إذ تلجم فيها الحياة السياسية بكل أبعادها. وليس حضور المؤسّسات التي من المفترض أن «بنية الدولة» تتشكّل منها، إلا للتغطية على هذه الأجهزة التي كانت سبباً في الثورة ضدّها، من حيث كانت تعمل على كبت أي عملية تغيير قد تطال النظام الذي أنشأها.

السيناريوهات المعدّة لسوريا كثيرة، أحد أهم الإعتبارات فيها، أمن الكيان الصهيوني الذي حافظت عليه هذه الأنظمة لعقود خلت، بسبب من قبضتها الأمنية المستحكمة في البلاد والعباد.

وعليه، قد يصح افتراض سيناريوهان أساسيان، سيحدّد أحدهما شكل المنطقة.

اليسناريو الأول، وهو الأخطر على الكيان الصهيوني، ومصالح الدول العظمى الفاعلة في الأزمة السورية، يتلخّص هذا السيناريو بافتراضين:

الإفتراض الأول: هو هدم النظام القائم، وتأسيس نظام جديد على أنقاضه، يعيد ترتيب أولوياته على أساس استعادة أراضيه المحتلّة، واستقلاله عن أي تبعية كانت. هكذا نظام، لن يقبل إلا بهيمنة إقليمية، تنطلق من منطق الثأر الذي قد يغيّب قوى لعبت ضدّه أسوأ الأدوار، «كحزب الله» اللبناني مثلاً. وهو ما قد يؤدّي لتحرير القوى الوطنية اللبنانية من هيمنة الأحزاب الطائفية التي ربطت وجودها بمعادلة معقّدة، تقتضي احتكار جبهات القتال مع العدو لحساب قوى إقليمية، يُعد النظام السوري بشكله الحالي تحت حكم بشار الأسد واحد منها.

الإفتراض الثاني: حالة فوضى تتبع انهيار النظام، قد تؤدّي لإنفلات الجبهات، وتكسر احتكار «حزب الله» لها. وهنا لا يسعنا إلا أن ننوه إلى أن عدد الفلسطينيين الموجودين بسوريا، والذين ارتبط مصيرهم بمصير الشعب السوري، يتجاوز النصف مليون. وضع هؤلاء في الآونة الأخيرة أمام اختبارين أسوأ من بعضهما، الأول في 15 مايو 2011 الذكرى الرابعة والأربعون للنكبة، عندما أُرسلوا إلى جبهة الجولان وتركوا لمصيرهم، ليكتشفوا بعدها أن النظام بمعية «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بقيادة أحمد جبريل قد استخدمهم للتعمية عن الثورة التي كانت قد اشتعلت قبلها بشهرين. والإختبار الثاني عندما حوصرت مخيماتهم في كل أنحاء سوريا، ليتعرّضوا لأبشع أنواع الحصار والتعذيب والتجويع.

إذاً، سؤخذ تواجد هؤلاء بعين الإعتبار، لأنهم ببساطة لن يتركوا فرصة سانحة، إلا وسيستغلّونها لإسترداد حقوقهم المسلوبة، وبالضرورة لن يكونوا وحدهم في هذه المعركة التي يعتبر الشعب السوري جزءاً أصيلاً فيها، مثله، مثل شقيقه الفلسطيني سواء بسواء.

أما السيناريو الثاني، وهو ما حدّدناه بناءاً على ما يتردد، أي «الحفاظ على بنية الدولة»، هو السيناريو الأنسب لضمان أمن هذا الكيان، لكنه الأعقد على الإطلاق، لأنه يستوجب نظاماً يعيد تجربة ما قبله في تأبيد حالة «اللاحرب، واللاسلم» هذا في أحسن الأحوال. وفي أسوئها قد يلجأ تحت أكثر من ذريعة لعقد اتفاق سلام على غرار من سبقه من الأنظمة العربية، متذرّعاً بتوجّه ورغبة عربية عامة لعقد التسوية التي كان قد سبقه إليها المصريين، والأردنيين، لا بل والفلسطينيين أنفسهم، أو بإعادة بناء البلاد التي يُقال أنّها قد تحتاج لأكثر من خمسين عاماً لتعود كما كانت قبل مارس 2011. ليس هنالك أنسب من الأطر السياسية التي أُوجدت من خارج إرادة الشعب السوري، قصدنا بذلك «الإئتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة»، و«المجلس الوطني السوري» وهما إطاران تم تركيبهما بطريقة غير موفّقة، ثبت لاحقاً عدم قدرتهما على فرض أي شيء على الأرض فكان القرار لمن يملك السلاح، ولا يُستبعد دخول أطراف محسوبة بشكل أو بآخر على النظام «كهيئة التنسيق الوطني للتغيير الديمقراطي» لتُشكّل ضمانة لأمن بقايا النظام في حال رحيله (ولا نقول سقوطه بهذه الحالة)، ولتضمن أيضاً سلامة الحاضنة الطائفية للنظام التي رفدته بالقتلة الذين أمعنوا في دماء الشعب السوري بوحشية شهد العالم أن لا مثيل لها، إضافة إلى أنّهم الأقدر على الحفاظ على حالة التوازن التي تتمثّل بالحفاظ على مصالح الدول الكبرى روسيا – أميركا. هذا هو الخيار الأقرب للتنفيذ، فيما لو اتُّخذ القرار بتبديل شكل النظام القائم، وهو الخيار الذي سيبقي على «حزب الله» كحالة طائفية موجودة ضمن حدود لبنان، ضعيفاً بعد الحرب السورية الطاحنة التي انخرط بها، ولخسارته فيما بعد، عمقاً استراتيجياً لا غنى عنه، وخطوط إمداد لوجستي لعبت دوراً في ابقائه من نشأته إلى اليوم. يبقى ليُفجّر الوضع اللبناني المأزوم بشكل مزمن أصلاًعندما يلزم ذلك.

كان للشعب السوري، بما هو صاحب المصلحة والقرار الأساسي، أن يحدّد شكل نظامه السياسي، لولا أن تنفيذ هكذا سيناريو، أي «الحفاظ على بنية الدولة»، يستوجب بالضرورة تحييد قراره، وما ضربه وتشتيت بنيته المجتمعية بالقتل والإعتقال والتشريد والتجهيل، إلا ضرورة لتحييده عن تقرير شكل نظامه السياسي بحيث ينشغل لسنوات فيما بعد بلملمة شتاته وأشلائه.

هذا هو السيناريو الأقرب للتحقيق، وهو السيناريو الوحيد الذي سيحافظ على «بنية الدولة السورية»، وإن منزوعة بشكل أو بآخر من أسنانها الأمنية التي استُعيض عنها بمجتمع منكوب، وبلاد مدمّرة، ستكون إعادة بث الروح فيها أولوية الأولويات.

> **السيناريوهات المعدّة لسوريا كثيرة، أحد أهم الإعتبارات فيها، أمن الكيان الصهيوني الذي حافظت عليه هذه الأنظمة لعقود خلت**